

Distr.: General
30 January 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

إن الجزاءات المفروضة على السودان بموجب القرار 1591 (2005) لم تعد، كما تعلمون، ذات صلة بالواقع المثير للإعجاب الذي تشهده دارفور في الوقت الراهن مقارنة بالحالة التي كانت عليها في عام 2005، عندما فرضت تلك الجزاءات في ظروف أمنية وسياسية مختلفة جدا. فقد تغلبت دارفور على حالة الحرب وعلى التحديات الأمنية والسياسية السابقة من معظم جوانبها. وبذلت الحكومة الانتقالية في السودان جهودا كبيرة لتحسين الأمن والسلام والاستقرار في دارفور وستواصل القيام بذلك، مثلما دل على ذلك الواقع الذي يعيشه بلدنا. ويأتي في طليعة هذه الجهود اتفاق جوبا للسلام في السودان المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي تحرص الحكومة على تنفيذ أحكامه بالتعاون مع الشركاء في الاتفاق. ومما لا شك فيه أن ذلك سيسهم في صون السلام في دارفور. وعلاوة على ذلك، فقد أطيح بالنظام السابق، الذي فرضت في عهده تلك التدابير، في أعقاب ثورة عام 2018 التي شرعت في تغيير النظام السياسي والديناميات السياسية. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل تدريجيا لإقامة سلام حقيقي ودائم.

وتلتزم الحكومة السودانية بمعالجة المسائل الاجتماعية والأمنية المتبقية، مثل الصدامات القبلية المتفرقة التي تقع في بعض أجزاء دارفور. وقد كانت هذه الاشتباكات القبلية في السياق التاريخي والاجتماعي لدارفور معروفة منذ عقود، وعادة ما كان يجري معالجتها في إطار الآليات التقليدية لتسوية المنازعات التي تعززها الجهود الرسمية من خلال ترتيبات العدالة الانتقالية والتصالحية. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة خطة لحماية المدنيين وهي تعكف حاليا على تنفيذها. وتبذل وزارة الداخلية، علاوة على ذلك، جهودا لتكوين قوة حفظ الأمن المشتركة لحماية المدنيين. وستسهم كل هذه الإجراءات النوعية في إطراد تحسن الظروف في دارفور، وذلك بالنظر إلى تخرج الفوج الثاني من أفراد تلك القوة الأسبوع الماضي.

وكان الأمين العام قد اقترح في تموز/يوليه 2021، بناء على طلب مجلس الأمن، أربعة معايير يمكن على ضوءها استعراض تلك الجزاءات. غير أنه من المؤسف بالنسبة لنا أن بعضا من المعايير والغايات الفرعية يفقر إلى الواقعية بالكلية ولا يمكن تحقيقه، لا في السودان ولا في أي مكان آخر في غالبية الدول النامية. وزيادة على ما سلف، على الرغم من استعداد السودان وانفتاحه للتعامل الإيجابي مع مجلس الأمن، فقد لاحظنا إصرار بعض أعضاء المجلس على الامتناع عن المشاركة بشكل كاف وبناء من أجل تحقيق معايير واقعية تكون قابلة للتطبيق والقياس. وكما هو معروف جيدا، فقد توقفت مرتين في الماضي



وبشكل مفاجئ المفاوضات الرامية إلى وضع هذه المعايير دون أدنى اعتبار لأراء أعضاء المجلس الآخرين. ولذلك، فقد استنتجنا أن المعايير المقترحة ربما كانت أداة لمواصلة فرض تلك الجزاءات إلى أجل غير مسمى لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية لا صلة لها البتة بالحقائق الراهنة في السودان وظروف ما بعد الحرب في دارفور، وإنما تنبع من مصلحة ذاتية وطنية محض.

ولقد كان لاستمرار فرض نظام الجزاءات المذكور أثر ضار وعواقب سلبية تتجاوز حظر الأسلحة في دارفور والجزاءات المحددة الهدف المفروضة على بعض الأفراد. فمن أثر الجزاءات، تمثيلاً لا حصراً، أنها تمنع السودان من أن يصبح عضواً في بعض أجهزة الأمم المتحدة المهمة، مثل مجلس الأمن، وفي ذلك مسٌ بحقوقه المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونظراً للخلط بين هذه الجزاءات والجزاءات الانفرادية التي فُرضت سابقاً على السودان، فإن هذه الجزاءات تسهم، علاوة على ذلك، في تقييد المستثمرين الذين يعتزمون الاستثمار في البلد عن القيام بذلك. وهي تشجع العصابات المسلحة المارقة العابرة للحدود على تعطيل السلم والنظام في دارفور، بسبب اختلال قوة الإكراه.

وفي ضوء جميع الملاحظات السالفة الذكر، فإن السودان لن يقبل بأقل من رفع هذه الجزاءات فوراً ودون شروط أو معايير، كما فعل مجلس الأمن في الماضي في القرار 2444 (2018). فرفع الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1591 (2005) والقرارات المتصلة به سيمكّن الحكومة السودانية من مواصلة الاضطلاع بدور إقليمي فاعل، كما يتضح من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2019 والاتفاق المنشط للسلام في جنوب السودان في عامي 2018 و 2022. ويطمح السودان إلى أن يكون شريكاً فعالاً للمجتمع الدولي في صون ترتيبات السلام والأمن في القرن الأفريقي والمنطقة الأوسع بعد رفع هذه الجزاءات. ولذلك، من الجلي أن الجزاءات قد أصبحت أداة للإكراه والعرقلة، بدلاً من أن تكون أداة اختيار. لقد تعاون السودان طواعية مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في فترة ما بعد الثورة، وهو يستحق أن يعامل بكرامة.

وإذ استرعيث انتباهكم إلى هذه المسألة، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الحارث إدريس الحارث محمد

الممثل الدائم